

تسييس النضال النقابي في تاريخ الإتحاد العام التونسي للشغل خلال المرحلة الحشادية (1946-1952)م.

The politicization of the trade union struggle in the history of the Tunisian General Labor Union during the crowd period (1946-1952).

عبد الله قرفي¹*

¹ جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)، abdallah.guerfi@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام : 2021/03/15 ؛ تاريخ القبول : 2021/06/20 ؛ تاريخ النشر : 2022/01/30

Abstract

Through this article, I seek to answer an important problem that examines how the trade union struggle of the UGTT is politicized during the Farhat Hashad phase. Of course, the answer to it is not easy, especially if we know that the trade union struggle is primarily linked to socio-professional and economic demands, and that its inclusion in the political struggle may empty it of some kind of its principles and content. But I tried, as much as possible, to understand its various aspects and to be familiar with their details by shedding light on the nature of the politicization of union work, as well as its forms and manifestations of strikes and conferences ... etc, within a specific historical context between the years 1946-1952 AD; Hence, this study aims to prove the political role that the UGTT played during the crowd phase, and thus we will be able to identify the other side of the national struggle that the Tunisian trade union movement led.).

Keywords : Politics; Syndicate; Farhat Hashad; The national struggle.

المخلص

أسعى من خلال هذا المقال إلى الإجابة على إشكالية مهمة تبحث في كيفية تسييس النضال النقابي للإتحاد العام التونسي للشغل خلال مرحلة فرحات حشاد؛ طبعاً الإجابة عنها ليس بالأمر السهل، خاصة إذا علمنا ان النضال النقابي مرتبط أساساً بالمطالب الإجتماعية المهنية والإقتصادية وأن إقحامه في النضال السياسي قد يفرغه نوعاً ما من مبادئه وإيديولوجيته؛ لكن حاولت قدر الإمكان الإحاطة بمختلف جوانبها والإلمام بتفاصيلها من خلال تسليط الضوء على طبيعة تسييس العمل النقابي للإتحاد وأشكاله ومظاهره من إضرابات ومؤتمرات..إلخ، ضمن سياق تاريخي محدد بين سنتي 1946-1952م؛ ومن هنا تهدف هذه الدراسة إلى إثبات الدور السياسي الذي لعبه الإتحاد العام التونسي للشغل خلال المرحلة الحشادية، وبالتالي سنتمكن من التعرف على الوجه الآخر للكفاح الوطني الذي قاده الحركة النقابية التونسية.

الكلمات المفتاحية : السياسة؛ النقابة؛ فرحات حشاد؛

الكفاح الوطني
*المؤلف المرسل.

I. مقدمة :

يندرج موضوع بحثنا الموسوم ب: "تسييس النضال النقابي في تاريخ الإتحاد العام التونسي للشغل خلال المرحلة الحشادية" ضمن إطار العلاقة بين السياسي والنقابي خلال مرحلة الكفاح الوطني، إضافة إلى ذلك يعد من المواضيع المهمة والشائكة أحيانا؛ بالرغم من تلك الأهمية البارزة والنقاط التي من الممكن أن يثيرها إلا أنه لم يحظ بالبحث من طرف المؤرخين خاصة الجزائريين منهم؛ وذلك ربما لعدم إهتمامهم بتاريخ الإتحاد العام التونسي للشغل أو ظنا منهم من أن مثل هكذا مواضيع مستوفاة البحث أو مستهلكة في تونس؛ طبعا انتبعت لهذا الموضوع عندما كنت معتكف على إنجاز أطروحتنا للدكتوراه التي تهتم بتاريخ الحركة النقابية التونسية ودورها الوطني.

على هذا الأساس سأحاول من خلال هذا المقال إلى الإجابة على إشكالية مهمة تبحث في كيفية تسييس النضال النقابي للإتحاد العام التونسي للشغل خلال مرحلة فرحات حشاد؛ طبعا الإجابة عنها ليس بالأمر السهل، خاصة إذا علمنا أن النضال النقابي مرتبط أساسا بالمطالب الإجتماعية المهنية والإقتصادية وأن إقحامه في النضال السياسي قد يفرغه نوعا ما من مبادئه وإيديولوجيته؛ لكن حاولت قدر الإمكان في هذه الدراسة الإحاطة بمختلف جوانبها والإمام بتفاصيلها؛ من خلال تسليط الضوء على طبيعة وكيفية تسييس العمل النقابي للإتحاد العام التونسي للشغل وأشكاله ومظاهره من إضرابات ومؤتمرات.. إلخ، ضمن سياق تاريخي محدد بين سنتي 1946-1952م؛ ومن هنا تهدف هذه الدراسة إلى إثبات الدور أو النضال السياسي الذي لعبه الإتحاد العام التونسي للشغل خلال المرحلة الحشادية، وبالتالي ستمكن من التعرف على الوجه الآخر للكفاح الوطني الذي قادته الحركة النقابية التونسية عامة والإتحاد العام التونسي للشغل خاصة.

1. في العلاقة بين النضالين النقابي والسياسي وسياقهما التاريخي

يعتقد إيليو بارق أنّ الحركات النقابية تنزلق نحو ممارسة العمل السياسي بطريقتين هما: "إما أن يندرج هذا العمل مباشرة ضمن العمل السياسي؛ وهنا تكون علاقته ضعيفة بالمطالب المهنية، وإما أن يقع الإرتباط بالأحزاب والحركات السياسية" (بن حميدة، 1984، ص140)، طبعا هذا الإرتباط من شأنه أن يجعل طرف مهيم على الآخر؛

خاصة خلال مرحلة الكفاح الوطني، لذلك فمسألة هيمنة السياسي على النقابي أو العكس يكون له طابعان حسب الباحث محمد حنفي الذي يرى ان الطابع الأول تتجلى فيه هيمنة النضال السياسي على النضال النقابي في إطار حركة سياسية اجتماعية شاملة يحندها فيها الصراع بين الطبقات الاجتماعية، و فيه تتجند الأحزاب السياسية، وخاصة حزب الطبقة العاملة لقيادة ذلك النضال؛ و من ثم توجيهه لتحقيق الأهداف المرحلية المتجسدة في تغيير ميزان القوى لصالح الشعب الكادح، أما الطابع الثاني: تتجلى فيه هيمنة السياسي على النقابي؛ حيث تتصدى أحزاب سياسية معينة للسيطرة على الأجهزة النقابية، و تحريك النقابات انطلاقا من قرارات حزبية لممارسة الضغط على السلطة الإستعمارية، لا من أجل تغيير ميزان القوى لصالح الطبقة الشغيلة، بل من أجل تحقيق أهداف حزبية آنية تكون لها علاقة خاصة بالنتائج المرتقبة خلال مرحلة قادمة (حنفي، 2004، ص1).

تسييس العمل النقابي في تاريخ الإتحاد العام التونسي للشغل يحمل في ثناياه الطابع الأول من أي هيمنة الإتحاد العام التونسي للشغل على الحركة الوطنية؛ وكان ذلك وفق المرحلية والتدرج النضالي، إذ منذ انعقاد المؤتمر التأسيسي للإتحاد إلى غاية سنة 1948م كان التسييس سريرا وغير معلنا؛ لأن قاداته سيتعرضون خلال هذه الفترة إلى تهمة ممارسة العمل السياسي من طرف النقابات الإستعمارية وسلطة نظام الحماية، لكن بعد هذه السنة أي في سنة 1949م أصبح الإتحاد العام التونسي للشغل منظمة نقابية بوجه سياسي سواء من ناحية الخطاب النقابي أو من ناحية المطالب العمالية، بمعنى انه بدأ يتخلى شيئا فشيئا عن المطلب الاجتماعي والإقتصادي، وسنحاول في هذا العنصر استعراض اهم الأحداث التاريخية المرتبطة بعملية التسييس إضافة إلى أشكال ممارسة العمل السياسي في تاريخ الإتحاد التونسي للشغل بين سنتي 1946م إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية سنة 1956م .

أثناء المؤتمر التأسيسي يوم 20 جانفي 1946م، لم تكن عملية التسييس واضحة تماما، بالرغم من ان المؤتمر حمل ثناياه العديد من الإيجاءات التي تدل على أن الإتحاد العام التونسي للشغل سيندفع نحو ممارسة العمل السياسي عاجلا أم آجلا، إذ شهد المؤتمر حضور

عدة شخصيات سياسية وطنية دستورية، كما أن عملية تنصيب الكاتب العام للإتحاد العام التونسي لم تكن وفق تقاليد الحركة النقابية بل كانت بطريقة سياسية أي عن طريق " الانتخاب" (CDN, date 3/9/1946)، فبعد ان تكونت مشيمة التسييس في المؤتمر التأسيسي للإتحاد العام التونسي للشغل ستكون عملية التسييس أكثر وضوحا من ذي قبل، وذلك بعد ان طالب العمال التونسيون المنخرطين في صفوف الإتحاد العام التونسي للشغل بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتبني خيار المشاركة في المؤتمرات السياسية على سبيل التمثيل إضراب 4 اوت 1947م وقبله مؤتمر المطالبة بالاستقلال المعروف تاريخيا بمؤتمر ليلة القدر سنة 1946 والذي يعتبر أول مؤتمر سياسي يشارك فيه الإتحاد العام (A.N.T, 1947,p1)، وفي مقال كتبه ضمن افتتاحية صوت العمل في عددها الثاني تحت عنوان "الحركة النقابية والقضية الوطنية" أنه لا دخل للإتحاد العام التونسي للشغل في ممارسة السياسة، طبعاً بهدف دحض مختلف التهم التي تشير أنّ قيادته تتعمد الخلط بين العمل السياسي والنقابي، و اهم ما جاء في تصريح فرحات حشاد مايلي: "إنّ منظمنا كسائر المنظمات النقابية لا تخوض في المسائل السياسية إحتراماً لحرية الفكر وتجنباً لأسباب الاختلافات التي تتبع المسائل الحزبية" (حشاد ف.، الحركة النقابية والقضية الوطنية، 16ماي 1947، ص1)، ومن هنا نفهم أن الإتحاد العام التونسي للشغل منذ الوهلة الأولى لنشاطه قد اخذ موقفه الحاسم من مختلف القضايا الوطنية كما فضل القيام بواجبه النقابي والابتعاد عن العمل السياسي، وماثبت صحة هذا الطرح ان فرحات حشاد أكد ذلك هذا في مقال اخر كتبه سنة 1948م تحت عنوان "الحركة النقابية والسياسة" حيث بين فيه إنّ اغلب الحركات النقابية العالمية تنحصر مطالبها في الشؤون الإجتماعية و الاقتصادية و تتلخص أساساً في الأجور والدفاع عن مصالح الشغالين المادية حين يسلط عليهم أصحاب رؤوس الأموال مظالم من شأنها إلحاق بهم الأضرار وتحرّمهم من وسائل ارتزاقهم، أما فيما يخص الحركة النقابية التونسية فالشكل مختلف تماماً عن تلك الحركات، فإذا سار الإتحاد العام التونسي للشغل على هاته القاعدة سيتجرد من الكفاح الوطني من اجل التحرر (حشاد

ف.، الحركة النقابية والسياسة ، 22 فيفري 1948، ص4)، على النقيض من ذلك وأثناء إلقاءه محاضرة أمام طلبة شمال إفريقيا صرح فرحات حشاد وضوحا ان نمو الحركة النقابية السريع جعل من الميدانين الإقتصادي والإجتماعي غير قادرين على إستيعاب اهتمامات الحركة النقابية والطبقة الشغيلة التونسية خاصة بعد الموجات الإحتجاجية التي قام بها الإتحاد العام التونسي للشغل؛ حيث صرح قائلاً: "وفعلا فإن ميدان النشاط النقابي بعد الإنتفاضات التي عرفتها الحركة النقابية من يوم أن برزت إلى الوجود وخلال مدة الكفاح الطويلة بشديد الحوادث وداميها ..ومهما كانت سعة ميداني الاقتصاد والإجتماع، ومهما تشبعت مشاكلهما وتعددت الصعوبات الناجمة عنهما لا يصلان إلى شغل كامل إنتباه الحركة النقابية التي تزداد حيويتها بسرعة والذي قد يخرج اندفاعها السيل من مجراه" (نقلا عن جريدة الشعب، 1959)، من خلال هذا التصريح نستنتج أن هناك إقرار فرحات حشاد الصريح بأن النقابات العمالية ليست سوى أدوات لتحسين شروط الطبقة العمالية داخل منظومة حكم مزدوج تونس فرنسي، هو طموح في تغيير هذا الاستغلال بشتى الطرق النضالية طبعاً خارج النطاق الإجتماعي والإقتصادي، ولكن كيفية القيام بهذا الدور مرهون بطبيعة التنظيم النقابي و مدى تفاعله مع الميدانين الإقتصادي والإجتماعي، هذه العوامل وغيرها هي التي تحدد مدى أهمية الإتحاد العام التونسي للشغل في دعم وتطوير الكفاح الوطني أو استيعابه الكامل له، لذا فإنه من أولويات فرحات حشاد ربط العمل النقابي بالعمل السياسي؛ وذلك من أجل القيام بدور ريادي ونضالي لنقابته العمالية، ومن ثم يحولها من مجرد وسيط بين العمال والإدارة الاستغلالية إلى رأس حربة في الكفاح الوطني، كما أن إقراره بعدم قدرة المجالين الإقتصادي والإجتماعي على إستيعاب الحركة العمالية فهو دلالة واضحة على التفكير جديا في التوجه نحو الميدان السياسي وضمن هذا السياق صرح فرحات حشاد: "اليوم بفضل مجهود الجميع ربنا استقلالنا النقابي في انتظار الاستقلال التام" (حشاد ف.، كلمة الإتحاد العام، 30 أفريل 1947).

أثر جليا الفكر السياسي لفرحات حشاد حتى على الحركة النقابية التونسية وهذا ما ظهر جليا في إجتماع الإتحاد التونسي للتجار والحرفيين الذي أنعقد في تونس بتاريخ 20 سبتمبر 1948م، حيث قررت هيئته مراسلة الحكومة التونسية و تعلمها مباشرة بانخراطها في ممارسة العمل السياسي إلى جانب الإتحاد العام التونسي للشغل؛ إن أهم ما تضمن نصها مايلي: "و بهذه الطريقة، فإن رغبات الغرفة التونسية تردت في المظاهرات العامة وهي بهدف الدعاية السياسية وتسمح بممارسة الضغط على الحكومة، علاوة على ذلك من المعروف أن فرحات حشاد الأمين العام هو في الواقع مكان السيد محمد بدرة الأمين العام الذي يستمد نضاله من مبادئ الحركة النقابية التونسية.. إن اتحاد التجار والحرفيين الذي تم إنشاؤه في أبريل الماضي، يكمل وسائل العمل السياسي التي أتمها السيد بدرة بالفعل... (A.N.T, 20-9-1948).

طبعا لما تعرض للإتحاد العام التونسي لشبهة ممارسة العمل السياسي من طرف المنظمات النقابية التي تسبح في فلك الإستعمار، وأقصد هنا بالذكر منظمة الإتحاد النقابي لعملة القطر التونسي خليفة الكونفيدرالية العامة للشغل في البلاد التونسية، حيث وضح فرحات حشاد هذه الفكرة للطبقة العمالية، وذلك لإبعاد الشبهة عن منظمته النقابية؛ فضمن هذا السياق صرح مايلي: "إن المؤكد بالنسبة للعمال أن العمل النقابي يجب ان ينحصر في الميدان الإجتماعي ولعلنا سنذهب إلى أبعد من ذلك في منظومة التفكير هذه وفي التعريف بهذا الميدان الإجتماعي الذي نريد حصر العمل النقابي فيه" (CDN, Le Jeune Tunisie , 29-06-1947)، اما عن مسألة تأثير العمل السياسي على المطالب الإجتماعية والإقتصادية للإتحاد العام التونسي للشغل؛ فقد وضح فرحات حشاد ذلك ضمن هذا التصريح: "إن السياسة تسيطر على المشاكل الأخرى هذا القول في معنى ما صحيح إلا إننا نستطيع ان ننفي التأثير الضخم التي تمارسه المشاكل الإقتصادية على السياسة" (CDN, Le Jeune Tunisie 29-06-1947)، نفهم من خلال هذا

التصريح أن منظمة فرحات حشاد النقابية قادرة على أن تتحول إلى قائد لقاطرة الكفاح الوطني؛ بعدما تتمكن من التأثير والهيمنة على الحركة الوطنية التونسية.

في شهر اوت سنة 1947م اتضحت عملية التسييس أكثر من ذي قبل؛ وذلك عقب أحداث 4 اوت 1947م الدامية بمدينة صفاقس؛ حيث التقت الهيئة الإدارية للإتحاد العام التونسي للشغل مع المقيم العام الفرنسي في تونس يوم 15 نوفمبر من نفس السنة و طالبوه ب: "إطلاق سراح العمال والمساجين السياسيين الذين لازالوا مسجونين على إثر حوادث صفاقس وخاصة السيد لحبيب عاشور، إرجاع المطرودين الذين وقع إيقافهم عن العمل أو الذين أطردها منه على إثر إضراب 4 و5 أوت 1947م ، رجوع الإتحاد العام التونسي للشغل إلى جميع الهيئات الاستشارية مع افتتاح اكتاب عمومي لفائدة عائلات الضحايا" (Achour, 1989, p171) ، بعد هذا التصريح سيظهر هناك تحالف دستوري نقابي بين فرحات حشاد وصالح بن يوسف الأمر الذي لن يعجب السلطة الإستعمارية والتي ستعمل على فك هذا التحالف بكل إما الحزب الدستوري او الإتحاد العام التونسي للشغل .

إذا هذه المطالب جعلت من الفكرة الشائعة في تلك الفترة هي فكرة "حل الإتحاد العام التونسي للشغل"؛ وهذا ما تثبته تقارير جهاز الإستعلامات الفرنسية خاصة بعد متابعتها للقاء الذي جرى بين فرحات حشاد والسيد المحامي حسن القلاقي عقب حوادث 4 اوت 1947م بصفاقس حيث ورد في ذلك التقرير مايلي: "بعد الزيارة التي قام بها فرحات حشاد البارحة لحسن القلاقي صاحب مهمة الدفاع عن تلك المنظمة النقابية، وكان جدول أعمال هذا اللقاء هو تجاذب الطرفين أطراف الحديث حول قضية الحل المحتمل للإتحاد العام التونسي للشغل ، وذكر فرحات حشاد حول هذه المسألة ان الحكومة تحاول تصنيف التحالف الدستوري -الإتحاد العام التونسي للشغل حتى تتمكن من حل هذا الأخير وأشار إلى ان عمله مستقل عن عمل القوميين ، كما صرح انه إذا أصرت الحكومة على توحي طريق القمع فسيكون مستعدا للإتفاق مع معاونيه على الإعلان عن الإتحاد العام التونسي للشغل" (A.N.T, 21-08-1947) ، لقد ظهر التسييس جليا وحتميا بعد هذا

الحدث، وتم ذلك فعليا في مؤتمر أبريل 1949م، وذلك من خلال تغليب الهيئة الإدارية للإتحاد العام التونسي للشغل المطالب السياسية على المطالب الاقتصادية والاجتماعية؛ واهم هذه المطالب هي: "تعويض المجلس الكبير بمجلس امة منتخب ومسؤول عن أعماله أمام الشعب التونسي -تكوين وزارة تتمتع بكامل الصلاحيات "حكومية ديمقراطية" مسؤولة عن أعمالها" (بن حميدة، 1984، ص147).

2. المشاركة في مؤتمر ليلة القدر والمطالبة بالاستقلال

منذ تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل لم يحصر نضاله ضمن دائرة العمل النقابي فقط ؛ بل تعداه مباشرة في الدخول إلى معمعة النضال الوطني العام، حيث حاول التأثير على أشكاله سواء بالقيام بحركات إضرابية او بخطاباته النقابية؛ ما يعني أن الإتحاد سيكون طرفا فاعلا في الحراك السياسي الوطني، و قد تعزز ذلك من خلال المشاركة في أول مؤتمر وطني جامع بين مختلف الفواعل النضالية التونسية يعرف بمؤتمر ليلة القدر الذي انعقد في ليلة 27 رمضان يوم 23 اوت 1946م، حيث يعتبر مؤتمر ليلة القدر محطة تاريخية بارزة في تاريخ الحركة الوطنية والقضية الوطنية معا، نظرا لما انجر عنه من نتائج أثرت إيجابا على مسار الكفاح الوطني في البلاد التونسية، فهو المؤتمر الأول الذي طالب فيه الوطنيون بالاستقلال التام بعد أن تمكنت فرنسا من خلع "المنصف باي ملك تونس المحبوب و نفيه خارج أرض الوطن" (ثامر، 1948، ص101)، كما كان هذا المؤتمر أول لقاء جامع بين مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية في تونس، رفع فيه لأول مرة شعار الاستقلال التام، وانطلاقا من ذلك ناضل الإتحاد العام التونسي للشغل -جنبنا إلى جنب- مع الحركة الوطنية التونسية؛ أي حدثت عملية دمج النضال الوطني بدنامية النضال المطليبي النقابي، ولم يفصل بينهما على عكس رغبة النقابات الفرنسية بالبلاد التونسية وإدارة نظام الحماية؛ اللذان حاربا هذا التوجه بكل الطرق والوسائل؛ وهو ما سيؤدي لاحقا إلى اغتيال فرحات حشاد من قبل منظمة اليد الحمراء الإرهابية التي تربطها علاقة متينة بالإدارة الاستعمارية؛ وذلك سنة 1952م؛ وقد جاء تحالف فرحات حشاد مع الحركة الوطنية بعد أن اقتنع أن السبيل الوحيد

لبلوغ الإستقلال الوطني هو توحيد الجهود النقابية والسياسية معا ضمن دائر الكفاح الوطني، وقد صرح فرحات حشاد ضمن هذا السياق مايلي: "إننا ندافع عن حقوقنا الشرعية ونريد ان نحسن حالة العمال تحسينا يضمن لهم كرامتهم وعيشهم ولا نبغ تلك الغايات السامية إلا إذا تكلتنا .." (CDN، مستخرج من جريدة النهضة، 23 جويلية 1946)، ربما كان لهذا الخطاب وقعه على الحركة الوطنية بمختلف أطرافها، نظرا لتعفن الوضع الداخلي في تونس وتفاقم التناقضات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية الناجمة عن نظام الحماية؛ لذلك قرر مناضوا الحزبين الدستوري الحر القديم والجديد، إضافة إلى اتباع المنصف باي وبعض الزيتونيين والإتحاد العام التونسي للشغل توحيد جهودهم في " إطار جبهة وطنية تونسية" (القصاب، 1986، ص602)، بالفعل كان لهم ذلك في مؤتمر ليلة القدر الذي انعقد يوم 23 اوت 1946م، هذا المؤتمر حسب الكاتب أحمد خالد كان بمثابة: "المؤتمر الذي أُلّف بين جميع الوطنيين التونسيين كما كان جلسة محاكمة بالإعدام على النظام الاستعماري الجاثم على وطنهم" (خالد، 2007، ص37)، وقد شهد المؤتمر حضور حوالي 200 شخصية من مختلف الشرائح التونسية، كما ترأسه السيد لعروسي حداد، وقد شهد المؤتمر أن القى كلا من السادة صالح فرحات وصالح بن يوسف خطابا حول الغرض من عقده؛ وقد تمحور في الأساس خطابهما بالتنديد حول إبعاد المنصف باي والمطالبة بمنح تونس استقلالها التام، وما كان ملفتا للنظر في هذا المؤتمر هو تعاطف فرحات حشاد مع صالح بن يوسف، وقبل ان ينهي المؤتمر أشغاله داهمت قوة فرنسية بأوامر من المقيم العام الجنرال "ماست" مكان الإجتماع واعتقلت الكثير من المناضلين؛ ليصبح هذا المؤتمر حسب الحبيب بورقيبة بمثابة المأساة الحقيقية التي حلت على الشعب التونسي وصرح قائلا: "إن مؤتمر ليلة القدر كان بمثابة النكبة على التونسيين" (سعيد، 2000، ص145)، نتيجة للاعتقالات التي قامت بها قوات الأمن على المؤتمرين حيث أعتقلت أكثر من 46 شخصية، قام فرحات حشاد ورفاقه بعد ان أفلتوا من قبضة رجال الشرطة الإستعمارية التي داهمت مقر الإجتماع بإضراب دام ليومين احتجاجا على هذا القبض (خالد، 2007، ص39)، وكمحاوله لامتنصاص غضب

المتظاهرين و تطمينهم قرر الجنرال "ماست" "Charle Mast" الإفراج عن المعتقلين ثم أعلن أمام المجلس الكبير أنه قرر القيام بمجموعة من الإصلاحات تمس السياسة والاقتصاد والإجتماع، طبعاً قوبلت تلك الإصلاحات بالرفض والتجاهل من طرف التونسيين (القصاب، 1986، ص603)، خاصة رأت فرنسا ضرورة تقديم إصلاحات أعلنها الجنرال ماست "Charle Mast" يوم 23 سبتمبر 1946م لتهدئة الوضع، وليس فيها إلا إضافة ستة أعضاء من التونسيين وستة مدراء من الفرنسيين في الحكومة، مع اقتراح دخول تونس في الإتحاد الفرنسي، فكان جواب الأطراف التي حضرت المؤتمر ومعهم الإتحاد العام التونسي للشغل هو رفض هذه الإصلاحات، وقرروا القيام بمظاهرة كبرى في مارس 1947م احتفالاً بإحياء الذكرى الثانية لإنشاء الجامعة العربية لإقامة الدليل على رفض الدخول التونسي في الإتحاد الفرنسي (عزيز، 2001، ص361).

هنا لا بد من الإشارة أن الإتحاد العام التونسي للشغل في شهر أوت 1946م وهو الشهر الذي عقد فيه المؤتمر؛ كان منشغلاً بمشاكله مع منظمة الإتحاد النقابي لعملة القطر التونسي؛ أي ان فرحات حشاد وبقية القادة النقابيين الذين شاركوا في المؤتمر سيكونون في عجالة من أمرهم، بدليل انه بعد المؤتمر مباشرة في 30 أوت تم عقد اجتماع نقابي كبير مع الحكومة التونسية بحضور المنظمات النقابية الثلاث وتكلموا حول دواعي القيام بإضراب مشترك بينهم وعرضوا سببين رئيسيين للقيام بذلك، وهما: "خطورة الحالة الناجمة عن الاعتداءات الصارخة على الحريات الديمقراطية المتمثلة في الإتفاقيات التي تمت يوم 23 أوت وفي التضييق على حرية الإجتماع والتعبير والصحافة، إضافة إلى مسألة مهمة جداً؛ وهي السباق المحموم للأسعار التي لازالت تشغل بال الجماهير الشغيلة في هذه البلاد، إضافة إلى ذلك تواصل انحدار القدرة الشرائية رغم الزيادات المعتبرة التي إقتلعتها الطبقة الشغيلة.."

(CDN, La Tunisie Française, 03-09-1946)، ليس المهم هنا التركيز على الإجتماع بقدر التركيز على الدور الذي لعبه الإتحاد العام التونسي للشغل في مؤتمر ليلة القدر؛ فبعد ان تبين ان فرحات حشاد كان متعاطفاً مع صالح بن يوسف -أقنعه

بالمشاركة في المؤتمر كما ذكرنا في السابق - اتضح من وجهة نظرنا ان فرحات حشاد سيقمر تسييس العمل النقابي عبر الولوج من بوابة مؤتمر ليلة القدر، خاصة بعد ما تطورت نظرتة للعلاقة مع الأحزاب السياسية وخاصة الحزب الدستوري الذي بدأ متشائما في البدايات الأولى من وصول فرحات حشاد لرئاسة الإتحاد العام التونسي للشغل؛ ومن تداعيات هذا المؤتمر أيضا حدوث توافق استراتيجي بين الحزب الدستوري الجديد (صالح بن يوسف) والإتحاد العام التونسي للشغل (فرحات حشاد)، حيث تلقى صالح بن يوسف عرضا من طرف خليفة الجنرال "ماست" وهو السيد "جون مونس" ذو التوجه الاشتراكي للدخول في المفاوضات الجديدة، طبعاً تلقى صالح بن يوسف العرض بكل رحابة صدر وحذر شديد؛ وقام بعرضه على مختلف النشطاء الوطنيين على رأسهم فرحات حشاد خاصة بعد ما كانت الفكرة الشائعة في تلك الفترة ضرورة تكوين "جبهة وطنية للنضال والتفاوض" (سعيد، 2000، ص146)، يبدو هنا ان صالح بن يوسف أقتنع بضرورة إقحام الطبقة العمالية في الكفاح الوطني وهذا ما استتبته الأحداث المقبلة واقصد إضراب صفاقس والنفيضة المؤلمين .

3. إضراب 4 أوت 1947م وأبعاده السياسية

يمكن إعتبار مدينة صفاقس عاصمة العمل النقابي بامتياز كونها المدينة الأكثر التي وهبت نفسها للعمل النقابي من خلال تبنيها خيار المشاركة في الإضرابات التي يقرها الإتحاد العام التونسي للشغل، لقد سبق إضراب 4 اوت 1947م بمدينة صفاقس إضراب آخر لا يقل شأناً عنه هو إضراب 28 جوان 1946م بجبل الجلود، حيث حقق فيه الإتحاد العام التونسي للشغل إنتصاراً باهراً بعدما تمكن العمال التونسيين من الظفر بمجموعة من المطالب الإجتماعية والإقتصادية⁽¹⁾، كانت لها الوقع على العمل النقابي هذا الانتصار زاد من شغف مناضلي الإتحاد العام التونسي للشغل بإضرابات اخرى من جراء الحالة المزرية التي يجيهاها العامل؛ لذلك قررت الإتحاد العام التونسي للشغل الشروع في تنفيذ الإضراب ليلة 4 اوت 1947م، وقد كان السبب المباشر وراء القيام بذلك؛ هو انعقاد الجلسة الثانية للجنة

الاجور يوم 11 جويلية 1947م، التي لم تصل إلى أي اتفاق؛ فبعدها طلبت منظمة الإتحاد النقابي لعملة القطر التونسي 5000 ف في الشهر وطلبت الكارتيل 7000 ف في الشهر، وطلب الإتحاد العام التونسي للشغل 6000 ف في الشهر، وطلبت النقابات المسيحية 8000 ف في الشهر، طبعاً هذه المقترحات تعرضت لعدم الاكتراث والتجاهل من طرف نقابة الأعراف التونسيين التي قدمت رقم 4500 ف الشهر، بالتالي لم تصل اللجنة لأي اتفاق يذكر مع المنظمات النقابية⁽²⁾، حسب ما ذكره بلحسن الخياري أن "الوستيتي-الإتحاد النقابي لعملة القطر التونسي- قد أصرت على ان يتجاوز مطلبها تعيين 5000 ف فقط كأجر حيوي أدنى في الشهر للعامل" (حشاد ف.، الإتحاد-اليقظة-العمل...!!)،

16 جويلية 1947، وفي بلاغ الهيئة الإدارية للإتحاد العام التونسي للشغل المجتمعة يوم 11 جويلية أي بعد يوم من إجتماع اللجنة العامة لمعالجة الأجور عبرت عن رفضها القطعي لمقترحات الأعراف القاضية بإعطاء 4500 ف في الشهر ومقترحات الإتحاد النقابي لعملة القطر التونسي؛ كما قامت بدرس هذه الحالة من جميع جوانبها، ونظراً لإرادة كافة الشغالين إلى مطالبهم العادلة ومنها 6000 ف في الشهر قررت الهيئة الإدارية القيام بالإضراب وإعلام العمال التونسيين بتلك المقررات؛ ويظهر ذلك في تصريح فرحات حشاد الذي جاء فيه: "تطلب الهيئة من جناب المقيم العام الذي انتهى إليه ملف هاته المشكلة أن يكون حكماً وان يراعي رغائب الأغلبية الساحقة من الشغالين الذين أيدوا مطالبنا،.. وتقرر ان تأذن لنا بإضراب عام بكامل البلاد التونسية لمدة غير محدودة وبكامل فروع الشغل وحتى بالفلاحة في صورة ما لم يقع التأمّل من المطالب المذكورة، ويجب تكوين لجان إضرابية بكل الجهات لتنفيذ الأوامر اللازمة وإعلام الشغالين بهاته المقررات" (حشاد ف.، الإتحاد-اليقظة-العمل...!!)، **16 جويلية 1946**، وبعدها أقام فرحات حشاد ندوة صحفية يعلن فيها للرأي العام قرار الهيئة الإدارية القاضي بالشروع في تنفيذ الإضراب كما افاض بالدواعي التي أدت إلى ذلك وصرح قائلاً: "إن الإتحاد العام التونسي للشغل يرى حتمية تنفيذ مقررات اللجنة العليا والإذن بالشروع في الإضراب العام ابتداء من ليلة 4 أوت 1947م عند منتصف

الليل، وستتناول هذا الإضراب جميع مناطق النشاط إلا والمتوظفين وعملة المخابر مؤقتا ويحتمل الاضطراب لتعميم مشاركة الشعب في الإضراب إن دعت الحاجة إلى ذلك" (حشاد ف.، كلمة الإتحاد العام، 30 جويلية 1947)، وبعدها قامت الهيئة الإدارية بكتابة بيان عام حول الشروع في تنفيذ الإضراب وتوزيعه على العمال التونسيين؛ وقد ورد فيه مايلي:

"سيكون 4 اوت يوما تاريخيا في حياة الطبقة العاملة التونسية المجاهدة في سبيل نهضتنا وستجل أعظم صحيفة في تقدم حركتنا الإجتماعية، فالإضراب العام سوف يصل بواسطة الشغالين إلى تحقيق رغائبه وسيخرج منتصرا من المعركة التي يجابهها بثبات يدل به الصعوبات ويقهر به كل عدو وينال به الغاية المقصودة، فها قد دقت ساعة الكفاح وها قد أتى يوم العمل وكلكم متراصون في صفوف الإتحاد فبوحدتكم وبعزتكم وبشعوركم لحقوقكم ولواجباتكم تفوزون وتعين مرفوعي الرأس في العمل!! يحيا الإتحاد ولتتش الطبقة العاملة التونسية في العزة والكرامة" (حشاد ف.، الإضراب العام، 1 أوت 1947)، وقد وصف فرحات حشاد الإضراب في جريدة صوت العمل اللسان الناطق للإتحاد العام التونسي بقوله:

"لقد كان ذلك الإضراب رهيبا ولم يسبق له نظير في نظامه وهدوئه وأهميته وامتنال القائمين به للأوامر القاضية بالمحافظة على الهدوء التام أمام الهجمات العديدة المتنوعة، وقد تعطلت الأعمال وتوقف سير الحركة في جميع النواحي وكان أمر الإتحاد مطاعا وجنوده البواسل يفرضون احترام منظمتهم العتيدة" (حشاد، صفحة تاريخية..، 15 أوت 1947)، كما صاحب هذا الإضراب عدة أحداث دامية وتهجم وحشي على المضربين من طرف حكومة نظام الحماية؛ حيث ذكرت جريدة الزهرة أن: "الحكومة لم تتردد في ضرب المضربين وإطلاق الرصاص عليهم، وقابل ذلك المضربين بالهدوء التام والرصانة والإنقياد، وبذلك أفسدوا الأعياب الرجعية التي ترمي إلى تمزيق وحدة العمل المشروع ومطالب قسم كبير من الشغالين" (CDN، مستخرج من جريدة الزهرة، 7 أوت 1947)، نتيجة لذلك قامت الهيئة الإدارية للإتحاد بإرسال برقية احتجاجية إلى وزارة الخارجية في باريس وإلى السيد "لويس صيان" الكاتب العام للجامعة العالمية للنقابات جاء فيها مايلي: "يرفع الإتحاد العام التونسي

للشغل احتجاجه الصارم ضد الاعتداء على الحريات النقابية وحق الإضراب الذي ذهب ضحيته الكثير من العملة واعتقالات غير مبررة والتهم الوحشي الرجعي الذي قامت به حكومة الحماية ضد تلك الطبقة العاملة التونسية (CDN، مستخرج من جريدة الزهرة، 10 أوت 1947)، وقد قوبلت هذه البرقية الإحتجاجية بالتعصب والتحيز للاستعمار من طرف وزارة الخارجية والجامعية العالمية للنقابات، وردت الهيئة الإدارية للإتحاد في بلاغ مقتضب اهم ما ورد فيه مايلي: "تحتج الهيئة الإدارية للإتحاد بكل صرامة على التصريحات التي لا نصيب لها من الصحة، ولا تمت للواقع بصلة والدالة بصفة واضحة وجلية على التسرع والتجاهل مع عدم الإطلاع على حقيقة الأمور، والإتحاد يحفظ لنفسه حق الرد أن يفصل على تصريحات "لوي صيان" قبل اتصاله بنتيجة البحث الذي يقوم به الآن مبعوث الجامعة العالمية والتي تجلنا لا نمنح ثقتنا في نزاهة ذلك البحث" (CDN، مستخرج من جريدة الزهرة، 16 أوت 1947)، وفي مقال آخر كتب في صحيفة صوت العمل تحت عنوان "الصحافة الرجعية وحوادث صفاقس" بتاريخ 1 سبتمبر 1947م من طرف فرحات حشاد الذي ندد بالتحليلات اللاوقعية للإضراب من طرف تلك الصحف ، وفند الأباطيل والتهم الموجهة للإتحاد في تحمله مسؤولية تلك الحوادث؛ وقد صرح قائلاً: "إنّ إتحادنا العام التونسي للشغل وكل مسيريه وكذلك جميع أعضاؤه المتفهمون لمأموريتهم النقابية الإجتماعية حق تفهم لا يتوانون قط إلى الدخول مع جريدتكم في معركة كتابية إذ صحيفتكم أظهرت دائماً وأبداً بوضوح وجلاء عزيمتها على تشويش الأمور والصيد في الماء العكر وإن موقفا كهذا الذي تقوله صحيفة تدعي خدمة المصالح الفرنسية والشمال الإفريقي معا لا تستحق إلا كامل الامتهان والاحتقار" (حشاد ف.، الصحافة الرجعية وحوادث صفاقس، 1 سبتمبر 1947).

بعد ذلك قام أعضاء الهيئة الإدارية للإتحاد العام التونسي للشغل برفع القضية أيضا على الباي، مبينين له انه لم يقع الإخلال بالنظام العام و وضحوا له التزام المضربون بالهدوء التام، كما قاموا بشرح طريقة الهجوم على المضربين واصفين إياها بالمؤامرة، كما بينوا له ان

الحكومة قد تسرعت في استعمال الأسلحة النارية ضد العملة المضربين، وانها عمدت إلى توجيه التهم المختلفة والمتنوعة ضد الإتحاد العام التونسي للشغل حتى يمكن لها تبرير تلك المحزنة الشنيعة؛ وضمن هذا السياق صرح فرحات حشاد مايلي: "زعموا أن حركتنا لم تكن إلا حركة ثورية لا تعمل في النطاق النقابي فقط بل تقوم بنشاط سياسي مستعملة كوسيلة للاعتداء آلات حربية من شأنها ان تحدث ثورة ضد الطبقات وضد الأمن العام والقوات المكلفة بحمايته ونحن نكتفي بأن نقول انه عندما وقع إيقاف 300مائة من المضربين عند وقوع التدخل الدامي من طرف الجنود لم يوجد إلا اثنان فقط حاملا احدهما المسدس والثاني قذيفة يدوية.." (حشاد، الصحافة الرجعية وحوادث صفاقس، 1 سبتمبر 1947)، وفي البلاغ الذي قدمه وفد من الإتحاد الجهوي بصفاقس لفرحات حشاد أبلغوه فيه أنهم سيقدمون مجموعة من المطالب إلى الباي؛ أهم ماجاء فيها: "أنه سيتم اقتبالهم يوم 7 سبتمبر 1947م من طرف حضرته العلية -الباي- بقصر بقرطاج العامر حيث سيبسط الوفد لجلالته التفاصيل الكاملة عن حوادث صفاقس الدامية، مع طلب إطلاق سراح المعتقلين وإرجاع المطرودين من عملهم مع تسهيل فتح اكتتاب عمومي لفائدة المنكوبين" (CDN)، مستخرج من جريدة النهضة، 6 سبتمبر 1947)

في يوم 14 سبتمبر 1947م أقام الإتحاد العام التونسي للشغل حفلة تأيينية لضحايا الإضراب، افتتح بتلاوة من الذكر الحكيم ثم تقدم فرحات حشاد وارتحل خطابا افتتحه بالتكبير ثلاث وترحم فيه على الضحايا كما أشاد بدور الإتحاد العام التونسي للشغل وأكد للجميع: "بأن هذه الصدمة العنيفة القاسية لم تفت في عضده بل لم تزده إلا مناعة، وعدد الانتصارات الأدبية المتتالية التي أحرز عليها الإتحاد فثمارها ستظهر قريبا" (CDN)، مستخرج من جريدة النهضة، 30 سبتمبر 1947)، نظرا لكثرة تحركات فرحات حشاد قامت المحكمة الجنائية باستدعائه للمثول أمام القاضي، حيث صرح أمامه قائلا: "أن أصل الإضراب يعود إلى يوم 01 جوان 1947م، تم مسبقا إخطار الجميع بما في ذلك الحكومة عبر كل القنوات القانونية بعد نشر مرسوم 25 جويلية المتعلق بالأجور في

الرائد الرسمي لم يعد من الممكن تفادي الإضراب، وان القرار الذي اتخذته المركزيات النقابية الثلاث من بين أربع مركزيات تطالب فيه ب 6000 ف كأجر حيوي أدنى في الشهر، إذا تقرر الإضراب يوم 25 جويلية طبقا للمقررات التي اتخذتها اللجنة العليا للإتحاد العام التونسي للشغل⁽³⁾، وأصدر رئيس المحكمة السيد مانوي الأحكام التالية: "الحبيب عاشور 5 سنوات سجن مع 10 سنوات تحجير إقامة، بشير بن صالح بن ناصر 7 سنوات سجن انفرادي و 10 سنوات تحجير إقامة، علي بن محمد بن الحاج احمد 5 سنوات سجن انفرادي و 10 سنوات تحجير إقامة، محمد بن حسين البقلوطي 3 سنوات سجن انفرادي" (Achour, 1989, p189)، ضمن ذات السياق قامت الإدارة الاستعمارية بالمراقبة اللصيقة على فرحات حشاد بعد الإضراب حسب ما توضحه الوثيقة المؤرخة في 22 أوت 1947م؛ والتي ورد فيها مايلي: "لقد غادر فرحات حشاد يوم أمس محل سكنه على الساعة 7 و 55د ووصل على مقر الإتحاد العام بعد عشر دقائق ، وعلى الساعة 8 و 20د اصطحب الهيئة الإدارية للإتحاد العام التونسي للشغل ، وعلى الساعة 9 و 30د غادرت اللجنة دار الباي وذهبت إلى مكتب المحامي حسن القلاقي وعلى الساعة 11 و 30د ذهب فرحات حشاد ومن معه إلى المقهى فانتظروا عودة الوزراء الذين كانوا بقرطاج وعلى الساعة 12 سا استقبل الوزير فرحات حشاد ومرافقيه" (A.N.T, 22-08-1947)، وفي وثيقة أخرى من نفس السلسلة صدرت بتاريخ 2 سبتمبر 1947م تابعت المخابرات الفرنسية اتصال المحامين بسجناء الإضراب ورد في نص الوثيقة مايلي: "في يوم 28 اوت التقى كلا من حسن القلاقي وصالح بن يوسف وفتحي زهير المؤكلون من الهيئة الإدارية للإتحاد للدفاع عن السيد الحبيب عاشور والسجناء من المضربين ، وقاموا بزيارته إلى المستشفى بعد ان رخصت لهم النيابة في ذلك ، وكان من المفروض ان يذهبوا إلى مقر الإتحاد العام غير أنهم تراجعوا مما أثار حفيظة العمال معتبرين إياه تخليا عنهم وصرخوا بأعلى صوتهم "هكذا برهن المدافعين عنا وجميع أخطائهم تقع علينا" (A.N.T, 02-09-1947) ، من خلال هاتين الوثيقتين نستشف الأهمية القصوى التي أولتها السلطات الإستعمارية للإتحاد العام

التونسي للشغل، مما دفع بهم الأمر إلى رزع البلبلة داخل هذا التنظيم من اجل تفتيته وعزله عن الكفاح الوطني.

أما عن موقف الحبيب بورقيبة من احداث اضراب 4 و5 اوت 1947م، قام بإرسال رسالة من القاهرة لتعزية لعائلات الضحايا وللإتحاد العام التونسي للشغل اهم ماورد فيها مايلي: " بشديد الآسى والأثر العميق بعد الاعتداءات الدامية والمؤلمة المرتكبة في مدينة صفاقس العظيمة ولفت في عضد العملة التونسيين نرغب من فضلكم العظيم إبلاغ عائلات القتلى تعازينا الخالصة، وبلغوا الجرحى بتمنياتنا العاجلة لهم بالشفاء، وبلغوا إخواننا العملة المكافحون في سبيل قوتهم اليومي" (CDN، مستخرج من جريدة الزهرة، 17 أوت 1947)، وموقف بورقيبة هنا من وجهة نظرنا هو محاولة لتقريب الإتحاد العام التونسي للشغل إليه وإبعاده عن صالح بن يوسف المختلف معه في إستراتيجية تسيير الحزب الدستوري؛ علما ان صالح بن يوسف كما ذكرنا في السابق تحالف مع فرحات حشاد في مؤتمر ليلة القدر سنة 1946م الذي غاب عنه الحبيب بورقيبة.

بعدها عقد الإتحاد العام التونسي للشغل اجتماعا يوم 15 نوفمبر 1947م لمناقشة مخلفات الإضراب على مستوى العمل النقابي تحت رئاسة شرفية للغائب الحبيب عاشور، حيث بين فيه فرحات حشاد لأول مرة مطلب الاستقلال من الإستعمار وان منظمة الإتحاد ليست بمنظمة نقابية فقط بل منظمة الكفاح الوطني؛ علما انه خلال هذه الفترة تفاقم الخلاف اليوسفي البورقيبي الأمر الذي سيجعل من الإتحاد الرقم الصعب في الكفاح الوطني من اجل التحرر؛ وقد صرح فرحات حشاد في هذا المؤتمر: "إن عصر الإستعمار قد انقضى رغم انف الإستعمار ورغم محاولاته ولربما كان يخيل إلى الإستعمار أن رأس الإتحاد هو بصفاقس فضربوه بشدة فيها لمحاولة القضاء عليه ولكن تبين لهم ان رؤوس عديدة في جميع أنحاء القطر التونسي، وهذا الإجتماع وحضور هؤلاء الإخوان معنا دليل على ذلك فلم يقف الإتحاد على إثر الحوادث وقفة مدافع بل وقف وقفة المهاجم لكل من يحاول ان يوقع به في الشر لأنه قدر ان الحياة لا تكون خليفة إلا بالمهاجم ويجب أن يتمتع الإتحاد بالحريات

النقابية كبقية الشعوب" (CDN، مستخرج من جريدة الزهرة، 20 نوفمبر 1947)، إذا كانت هذه العناوين الكبرى لإضراب 4 أوت 1947م والتي تخللتها عدة ابعاد سياسية مهدت بشكل عجيب لتسييس الإتحاد العام التونسي للشغل لعمله النقابي، ومن اهم تلك الأبعاد أذكر منها: كتابة عدة رسائل ذات ابعاد سياسية سواء على المستوى المحلي او المستوى الخارجي، فعلى المستوى الداخلي راسل الأحزاب السياسية والتي ابدت مواقفها وتباينها من احداث الإضراب وكان على رأسها الحزب الدستوري؛ و رسائل موجهة للمنصف باي الرجل الأعلى رتبة في الدولة، أما على المستوى الخارجي فقد راسلوا وزارة الخارجية الفرنسية الأمر الذي يسهل على الإتحاد العام التونسي للشغل الولوج للعالمية عبر الدخول في معمعة النضال السياسي الوطني. - مشاركة الكثير من المناضلين السياسيين من مختلف الفعاليات التونسية على رأسهم الحبيب عاشور مما يحتم علينا القول أن الإضراب مهد لربط العامل بالسياسي أي النضال النقابي بالنضال السياسي.

4. إغتيال فرحات حشاد ونتائجه السياسية

لقد شهدت البلاد التونسية سنة 1952م عدة احداث تاريخية حافلة غيرت المناخ السياسي والمشهد الوطني التونسي، كان على رأسها بدء المفاوضات الجدية مع الإدارة الإستعمارية حول استقلال التراب الوطني التونسي، كما صاحبه توسع دائرة العمل النقابي ضمن إطار الكفاح الوطني حيث قام الإتحاد العام التونسي للشغل بشن موجة من الإضرابات رفقة الوطنيين مما أسفر حدوث عدة عمليات اعتقال واسعة مست الزعماء الوطنيين وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة، ونتيجة للنشاط المتزايد للإتحاد العام التونسي للشغل و بروز شخصية فرحات حشاد على المستويين الدولي والمحلي؛ توجست الإدارة الإستعمارية منه خيفة فقامت باغتياله معتبرة إياه المحرك الرئيسي الكفاح الوطني⁽⁴⁾، وهذا الحدث الأخير حظي باهتمام كبير من طرف القاعدة العمالية والنضالية الوطنية حيث اخذ في مجراه ابعاد سياسية أكثر منها نقابية كما انه لحد هذه اللحظة لم يستطع أحد ان يفك لغز عملية الإغتيال، اما عن الرواية الأكثر شيوعا حول حادثة الاغتيال هي: الرواية الفرنسية ووظفها العديد من

المؤرخين بغية الكشف عن لبس الحادثة وهي كالتالي: "مغادرة فرحات حشاد منزله في رادس متجها نحو مكتبه في تونس ، بعد 2 كم لاحقته سيارة مجهولة وأطلقت النار على سيارته في الجهة اليسرى منها ، انخرقت سيارة فرحات حشاد عن الطريق وشاهد الحادث فلاح ورجل راكب دراجته النارية، ثم خرج فرحات حشاد من سيارته وهو مجروح، توقفت السيارة التي هاجمته قليلا ، جاء سائق اللوري ووجد فرحات مجروحا فطلب منه الركوب وأخذه إلى مستشفى تونس ، ولكن في هذه الأثناء جاءت سيارة اخرى وطلبت منه الركوب بحجة ان سيارتهم سريعة وكان على متنها 3 أشخاص، ركب فرحات حشاد في سيارتهم ثم قتلوه في مكان آخر بالرصاص في ظهره ووجهه، ثم وصل البوليس على الساعة 8 و 25د " (بلهوان، 2017، ص398)، طبعا هذه الرواية أحدثت جدلا كبيرا لدى العديد من المؤرخين لفك خيوط تنفيذ الجريمة خاصة وان الرواية الوحيدة هي الرواية الفرنسية، وبالتالي فلن يصدقها أغلب التونسيين؛ تذكر السيدة أم الخير زوجة فرحات حشاد أنه: "كان في جيبه ورقة تهديد بالقتل، ولكنه أخفى عني الأمر، ولم يظهر حزنا، ولم تغادره ابتسامته المعهودة، رغم أنه لاحظ وجود سيارة تراقبه يوميا منذ خروجه من المنزل حتى العودة، ولم يتوقع مسألة الموت، كان يتوقع مراقبة تحركه في كل المجالات" (الدو القايد، 2016)، طبعا تهديد القتل لفرحات حشاد ووضع تحت المراقبة اللصيقة يبدو طبيعيا جدا؛ كون ان نشاطه المتزايد خلال هذه الفترة سيغضب المستعمر، لذلك سيعملون على حظره إما بالسجن او الاغتيال وهذا ما فريق تحرير موقع "ألتر تونس"، حيث ورد في الموقع بعد البحث المعمق في القضية ان: "نشاط فرحات حشاد أغضب المستعمر الفرنسي الذي بدأ يفكر في طرق إزاحته، وبدأ حشاد يتلقى تهديدات من قبل منظمة "اليد الحمراء" التي كانت تعمل مع الاستعمار الفرنسي والمخابرات الألمانية، وازدادت عمليات التخريب والتهديد ضد منزله وأسرته وارتفعت الأصوات المناادية بقتله" (فريق التحرير، 2018)، أما نور الدين حشاد نجل الشهيد فرحات حشاد فقد كشف لموقع "قرطاج" الإلكتروني يوم الأربعاء 05 ديسمبر 2018؛ بأنه كرس 54 سنة من حياته لفك لغز قتل أبيه، معتبرا ان الدولة الفرنسية هي من

تتحمل المسؤولية الكاملة، واما حكاية اليد الحمراء فهي مجرد كذبة وصرح قائلاً: "إن الدولة الفرنسية هي التي دبرّت عملية اغتيال والده الزعيم فرحات حشاد من رئيس حكومتها إلى أربعة من وزرائها (وزير العدل والدفاع والداخلية و كاتب الدولة للخارجية) في ذلك الوقت، وقد استعملوا سيارتين لتنفيذ العملية، مشيراً إلى أنه توصل بمفرده إلى فك لغز الاغتيال" (حشاد ن.، 2018)، علماً ان حشاد الابن قد تحصل على مجموعة وثائق من طرف الإقامة الفرنسية؛ تورط دوائر سياسية فرنسية وبالتالي سينسف الفرضيات التي كانت غالبية في ذهنية المجتمع التونسي وهذه الوثائق موجودة في موقع "موزاييك"، وبعد الإطلاع على تلك الوثائق فان مسؤولية الاغتيال الكاملة لا تتحملها منظمة اليد الحمراء وحدها؛ بل معها مجموعة من الأطراف السياسية الإستعمارية وهم: "رئيس حكومتها و أربعة من وزرائها وزير العدل والدفاع والداخلية و كاتب الدولة للخارجية" (حشاد ن.، موزاييك، 2018)، وما تؤكد ذات الوثائق التي نشرها نورا لدين حشاد أيضاً أن: "منفذي العملية كانوا بأسماء مستعارة، إمتطوا سيارتين وقاموا بطلق 10 رصاصات على فرحات حشاد وذلك يوم 5 ديسمبر 1952م وتقاضى كل واحد منهم حوالي 100 فرنك فرنسي بعد ساعتين من العملية"⁽⁵⁾، اما أنطوان مليون أحد قتلة فرحات حشاد فيصف الحادثة في فيديو حصري بث على قناة الجزيرة العربية حول إغتيال فرحات حشاد كالاتي: "قد أطلق عليه الرصاص في السيارة فانقلبت، ثم خرج منها وهو جريح، ثم خرجت انا من السيارة التي كانت تلاحقه، وهي كانت تابعة لمنظمة اليد الحمراء فأخذته سيارة اخرى إلى مكان آخر وأطلقنا عليه النار حتى الموت، ثم ألقوا به في حفرة، وفي هذه المجموعة كان هناك ضابط شرطة و مسؤولان امينان من بين الأربعة الذين نفذوا العملية ولقد كان قائد اليد الحمراء، و هو ضابط كبير، على اتصال مباشر برئيس الوزراء الفرنسي آنذاك وهو أنطوان بيناي (Antoine Pinay) (الجزيرة، اغتيال فرحات، 26 جوان 2011)، ما نستشفه من هذا التصريح ان من يتحمل المسؤولية الكاملة للجريمة هي السلط الإستعمارية بحكم ان المنظمة التي نفذت العملية كان قائدها الأكبر تابع لوزارة المستعمرات الفرنسية؛ وبالتالي فإن الأوامر تأتيهم من

عندها، اما السيدة فضيلي وهي زوجة النقابي الكبير مصطفى فيلاي كانت مقربة بشكل كبير من عائلة فرحات حشاد، وصرحت بخصوص الحادثة مايلي: "سمعت صراخا أمام المنزل والكل كان يركض ثم فتحت الباب وسالت احد الأشخاص قال لي أنه تم إغتيال فرحات حشاد بالرصاص وبطريقة بشعة" (الجزيرة، اغتيال فرحات حشاد، 2011)، طبعاً كل هذه الروايات معتمدة في الأساس على الرواية الفرنسية وبالتالي فإننا ملاسبات الحادثة ستبقى محل شك وظن كبيرين في صدقها؛ كونها في حاجة ماسة للإجابة على التساؤلات التالية: لماذا لم يسمح لفرحات حشاد المغادرة من تونس على بروكسل للمشاركة في إجتماع "السيزل" كون ان يوم إغتيال فرحات حشاد صادف دعوته للمشاركة في هذا الإجتماع؟، لماذا غادر المقيم العام للبلاد في نفس اليوم الذي تم فيه إغتيال فرحات حشاد؟ لماذا قطع البوليس الفرنسي الطريق أمام فرحات بعد ما ان انقلبت سيارته وجاء البوليس الفرنسي لمكان الحادث مباشرة بعد وفاته؟ والسؤال الأخطر لماذا تم نقل حشاد ليعدم في مكان آخر غير المكان الأول؟ للإجابة على هذه التساؤلات يمكن طرح الفرضيات التالية:

-مغادرة المقيم العام إلى فرنسا دلالة واضحة على أن العملية تم التدبير لها من قبل من جهة ومن جهة اخرى فإن بقاءه في تونس قد يوضع محل اتهام لدى البعض؛ وبالتالي فإن ذهابه لفرنسا سيبعد عنه الكثير من الشبهات.

-منع فرحات حشاد من مغادرة التراب التونسي لمنعه من المشاركة في مؤتمر "السيزل" له دلالة واضحة او ضمانة لبقائه في تونس؛ لتتم العملية فيها، بينما لو تمت العملية في بلجيكا؛ ستوجه أصابع الاتهامات مباشرة للسلطات الفرنسية وبالتالي فإن اغتياله في تونس يخرجهم أيضاً من موضع الشبهة وهذا الطرح يؤكد المؤرخ احمد خالد حيث يقول: "كان يوم 5 ديسمبر 1952م يوم الحزن الكبير حيث امتدت يد الغدر إلى فرحات حشاد بتواطؤ المقيم العام "هوتكلوك" مع عصابة اليد الحمراء"⁽⁶⁾، علماً ان المقيم العام الفرنسي في تونس غادر البلاد تزامناً مع حدوث عملية الاغتيال؛ أي انه كان على علم بتفاصيل الجريمة.

- قطع البوليس الفرنسي الطريق على فرحات حشاد يعني أنهم كانوا يريدون منه مجموعة من المعلومات قبل اغتياله فطلبوا من منظمة اليد الحمراء القيام بالعملية وهم يكملون الباقي بعد ان يأخذوا ما يريدون منه وحتى إن فشلت العملية تتحمل تلك المنظمة المسؤولية الكاملة، وبالتالي تبتعد السلطة الإستعمارية من موضع الشبهة وتكون بريئة مما حدث .

- أما عن نقله إلى مكان آخر وقتله بتلك الطريقة ، يبدو ان فرحات حشاد كان مجروحاً ولم يمض أي انه مات بعد ما تم رفض الإجابة على أسئلة البوليس الفرنسي أو ان المكان الذي انقلبت فيه السيارة كان مزدحماً ومن المستحيل ان يرى فرد تونسي زعيم مثل فرحات حشاد مجروح على حاشية الطريق ولا يتدخل لمساعدته، وبالتالي فإن الذهاب به إلى مكان آخر بعيد عن العيان يعني أيضاً الابتعاد عن موضع الشبهة، وكخلاصة لما تقدم المسؤولية الكاملة تتحملها السلط الإستعمارية وبالتالي فالرواية التي كشف عنها نور الدين حشاد صادقة وان منظمة اليد الحمراء كانت خدعة خذروا بها عقل التونسي لسنوات طويلة، ولقد كان لإغتيال فرحات حشاد عدة نتائج وأبعاد سياسية على المستويين الداخلي والخارجي وهما: -تكونت فرقة عسكرية يوم 12 ديسمبر 1952م هدفها الثأر من مقتل فرحات حشاد ، وهذه الفرقة تدعى "كومندوس حشاد" ، أسسها كل من السادة علي الزليطي ومراد بلخريص بعد ان تمكنوا من شراء عدد معتبر من الذخيرة والسلاح ،وتتكون من 16 شخصا، حسب ما نقله الباحث عميرة علي الصغير من تقارير استعلامات الجيش الفرنسي هي مقسمة لمجموعتين: "المجموعة الأولى: برئاسة علي بن سعد بن مسعود وكلت إليه مهمة احتلال فرع الشؤون الأهلية ببني خدش والسيطرة على المنطقة المحيطة به، وكلف عبد الله الجليدي بمهمة تخريبية لإقناع الشعب بدعم الثوار ، وانتظار باقي التعليمات من علي الزليطي، أما المجموعة الثانية: كانت في البداية تابعة لعلي القلعي ثم عوضه المنجي شايب وكلف بمهمة الالتحاق بجبال مطماطة والالتحاق بما يعرف "بالفلاقة" للقيام بعمليات تخريبية فيها وفي المناطق المحيطة بها" (الصغير، 2003، ص 205).

-هناك نتيجة سياسية أفرزتها عملية الاغتيال هي تعليق الحبيب بورقيبة حول مقتل حشاد قائلا : "لقد كان مقتل حشاد أوفر فائدة على القضية التونسية بعد عمل دام عشر سنوات من الدعاية والمجادلة والخطابة" (سعيد، 2000، ص166)، نستشف من هذا التصريح ان الحبيب بورقيبة سلك في كلماته منحى براغماتيا وآخر تاريخيا، فالمنحى البراغماتي جاء نتيجة الفكرة السائدة آنذاك؛ وهي ان السلطة الإستعمارية كان تريد تصفية إما بورقيبة او حشاد، فعندما نتتبع سيرة بورقيبة نجد ان مقتل حشاد تزامن مع وجود بورقيبة في المنفى، وبالتالي فإن إغتيال حشاد قد انقض الحبيب بورقيبة من عملية إغتيالية كانت وشيكة، وهنا شك البعض في تورط الحبيب بورقيبة بعد ما صرح أحد قتلة فرحات حشاد أنطوان ملبرو في فيديو حصري بث على قناة الجزيرة أن: "الحبيب بورقيبة كان يعلم بتفاصيل العملية" (الجزيرة، اغتيال فرحات حشاد، 2011)، طبعا فكرة تورط بورقيبة او علمه بالعملية قبل تحدث نفاها نفيا مطلقا نجل فرحات حشاد السيد نور الدين حيث كتب مقالا مقتضبا وضح فيه هذه الفكرة بعد ان تم تزويده بوثائق جديدة حول القضية (حشاد.ن ،موزاييك، 2018)، اما القراءة الثانية لتصريح بورقيبة هي ان مقتل حشاد كان فائدة للقضية التونسية يعني ان مقتل حشاد سيخلق حالة من الشغور السياسي؛ مما يفتح المجال واسعا لبورقيبة بتزعم الحركة الوطنية خاصة وأن العلاقة بين اليوسفين والبورقيبين كانت في تلك الفترة أشد تعقيدا وحسمت قليلا لليوسفين نتيجة توافق صالح بن يوسف مع فرحات حشاد عقب مؤتمر ليلة القدر كما ذكرنا سابقا، كما ان الفرقة التي تأسست عقب إغتيال فرحات حشاد وهي الكومندوس كانت النواة الأولى المساهمة في تفجير أحداث الثورة التونسية في جانفي 1952م، و لقد أعقبت عملية الاغتيال العديد من ردود الفعل السياسية والنقابية العالمية؛ حيث يذكر السيد مصطفى كريم أن موجة من الغضب اجتاحت الوسطين الدبلوماسي والنقابي العالمي احتجاجا على مقتل الزعيم النقابي فرحات حشاد، وذكر ان منظمة السيزل اعتبرت الحادثة جريمة معلنة بصراحة ضد الإتحاد والقضية التونسية معا، كما دعت في نفس الوقت مختلف المنظمات النقابية التابعة لها مؤازرة العمال والشعب التونسي في

هذه الفاجعة (Kraïem, 2013 ,p154)، كما ان الكثير من وسائل الإعلام العامة نددت بعملية الإغتيال منها الصحف العربية وخاصة جريدة الأهرام المصرية ونظمت صلاة الغائب في جامع القاهرة، بحضور اللواء محمد نجيب قائد ثورة 23 جويلية 1952م، رفقة أديب الشكشكلي رئيس جمهورية سوريا الذي كان في زيارة مصر، كما طالب نائب برلماني إشتراكي طلب توضيحات حول الحادثة كما راحت بعض الصحف الفرنسية تطالب بمحاكمة المسؤولين عن الحادثة أما في واشنطن قام "جورج مينيني" رئيس إتحاد العمال الأمريكي باحتجاج عام، وقام ببعث رسالة عاجلة لمنظمة الأمم المتحدة يستنكر فيها عملية الإغتيال (عزير، 2001، ص371)، اما في السياق المغربي فقد كانت ردود الفعل متباينة، ففي الجزائر ارتكزت في أساسها عبر التنديد بالكتابات الصحفية من طرف مناضلي الحركة الإستقلالية والإصلاحية الجزائرية، فعلى سبيل المثال كتب عبد الحميد مهري مقالا مقتضبا في جريدة المنار عقب الحادثة تحت عنوان "فرحات حشاد المناضل" ذكر فيه بمآثر الفقيه وخصاله الشخصية والعملية، واهم ما تضمن هذا المقال مايلي: "لم يعني الجزء العميق في اغتياله من التفكير في شخصيته وأعماله العظيمة لبلاده، وإن مصابه ليس مصاب تونس وحدثها بل مصاب المغرب العربي برمته، هذا المناضل البسيط المتواضع، لا يمكن ان يخلفه احد فقد كانت شخصيته قوية ولا تفرض نفسها على الناس فرضا عنيفا بل كانوا يجبون قوتها، كما كان واسع الأفق ومتمين الثقافة السياسية والإجتماعية" (مهري، المنار، 12 ديسمبر 1952)، وفي ذات السياق ضمن نفس الجريدة أيضا كتب السيد محمد محفوظي مقالا آخر تحت عنوان "جرمة فظيعة لا تعتفر" محملا السلطة الإستعمارية المسؤولية الكاملة كما ذكر فيه أيضا بخصال فرحات حشاد الشخصية والنضالية، كما أشار أيضا إلى المناخ الوطني والدولي لملايسات الحادثة اهم ما ورد فيه مايلي: "في ظل رسالة فرنسا التمديدية، وتحت رحمة القوانين الديمقراطية، وفي عهد المقيم العام الفرنسي "دوهوت كلوك"، وعلى إثر التهديد الذي وجهته الحكومة الفرنسية إلى سمو الباي، وبينما تناقش اللجنة السياسية التابعة لهيئة الأمم المتحدة قضية تونس، في هذه الظروف يجرؤ بعض "الأندال" على إغتيال أكبر

زعيم نقابي تونسي ، إنه فرحات حشاد الذي جمع شتات العمال ودافع عنهم، إنه هو الذي حول ضعف العمل إلى قوة ، وجعل من إتحاد العمال سيفا بتارا، انه رجل لا يعرف معنى الفشل إنه أمل الجماهير التونسية ... " (محفوظي، المنار، 12 ديسمبر 1952)، اما في المغرب لم يكذباً إغتيال فرحات حشاد يصل مسمع المراكشيين حتى أعلنت كافة المنظمات المغربية قيامها بإضراب عن العمل مدته 24 ساعة تضامنا مع الشعب التونسي في محنته ، وفي يوم 9 ديسمبر 1952م قامت مظاهرات صاحبة شارك فيها عشرات الآلاف من ابناء الشعب تنديدا بالجرائم الإستعمارية وعلى رأسها إغتيال فرحات حشاد ، فكانت ردة فعل السلطات الفرنسية عنيفة، حيث اطلقت الرصاص على المتظاهرين بوحشية؛ وكان من بين نتائج ذلك الكثير من الجرحى والضحايا، كما قامت باعتقال الكثير بعنف مثل :ممارسة الضرب .. الخ (المنار، 26 ديسمبر 1952)، علما ان الأحداث التي قامت في المغرب كانت من أقوى ردود الفعل على عملية الإغتيال.

II- الخلاصة و النتائج

مما سبق عرضه وتحليله ومناقشته نستنتج ان: انخراط الإتحاد العام التونسي للشغل في النضال السياسي الوطني كان مرحليا، حيث أنه منذ انعقاد المؤتمر التأسيسي سنة 1946م إلى غاية سنة 1948م كان سريرا وغير معلن نتيجة اهتمامه المتزايد بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية للعمال التونسيين؛ إضافة إلى تفادي الوقوع في شبهة دمج العمل النقابي بالسياسي التي كانت ترددها الكونفيدرالية العامة للشغل، لكن في سنة 1949م انخرط بشكل غير مسبوق في النضال السياسي وبصورة علنية، وذلك نتيجة نجاحه في استقطاب الكثير من فئات الشعب التونسي، وتراجع الحزب الدستوري الجديد عن أداء دوره الوطني بعدما دخل في مرحلة الصراعات الداخلية بين اليوسيفيين والبورقيبين؛ كما أنّ تسييس نضال الإتحاد العام التونسي للشغل سهّل له مهمة الدخول المباشر في معمة الكفاح المسلح، فعمل على دفع الطبقة العمالية إلى اعتناق الفكر الثوري التحرري، التي أبدت حماسا كبيرا للمشاركة في الكفاح المسلح؛ حيث قامت بالعديد من الإضرابات التي أخذت طابعا سياسيا؛ حين طالبوا بالإفراج عن المعتقلين السياسيين من زعماء الحركة الوطنية؛ هذا يعني أن الإتحاد كان طرفا فاعلا في الكفاح السياسي والمسلح، وقد عزز فاعليته وحضوره السياسي من خلال المشاركة

في المؤتمرات السياسية وربط أواصر الصلة مع الأحزاب السياسية خاصة الحزب الدستوري سواء قبل اندلاع أحداث الثورة أو أثناءها، بدليل أن السلطة الإستعمارية كانت تعتقد أنه باغتيال فرحات حشاد سيتم لجم حركة الكفاح الوطني بعزل الحركة النقابية عن الحركة الوطنية، لكنّ النتائج كانت عكسية، حيث تسبب اغتياله في تأجيج الكفاح الوطني في تونس، بل أدى كذلك إلى حملة تنديد واسعة في المغرب العربي.

-الهوامش:

¹ - للتفصيل في أسباب وإستراتيجية تنفيذ هذا الإضراب أنظر جريدة الزهرة بتاريخ 12 جويلية، و 20 جويلية 1946م

² - للتفصيل أكثر في المسألة يمكن العودة إلى حشاد، فرحات. (15، 1947 أوت). صفحة تاريخية من نضال الشغالين ضد الرأس مال الإستعماري المستثمر. صوت العمل، ع8، ص1.1-2.

³ - شهادة نقلها سالم بن حبيبة من محكمة صفاقس Tunis Socialiste date 16/01/1946

⁴ - تباينت الرؤى والمواقف حول قضية إغتيال فرحات حشاد ولكن الرأي السائد هو ان الإدارة الإستعمارية لها يد في ذلك إذ يعتقد أصحاب أطروحة "القومية التونسية" بأن فرحات حشاد كان الزعيم الأول لـ "الأمة التونسية" وهذا سبب كاف لاغتياله، أما الإسلاميون يعتقدون أنه: "اغتيال لأنه كان يريد إحياء الخلافة الإسلامية"، أما اليساريون في تونس يعتقدون بأنه اغتيل لأنه كان أميا و مناضلا ضد الإستعمار نقلنا عن: محمد بالطيب، الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد: و قد عرفنا القاتل، فمن هو القاتل؟، بتاريخ 01 ماي 2014، الساعة 122 و30د متوفر على : www.afrigatenews.net

⁵ - الوثائق متوفرة على هذا الرابط <https://mosaïquefm.net> - بصيغة PDF لمن يرغب في الإطلاع عليها.

⁶ - طرحه جاء بعد إطلاعه على شهادة "روحي سيدو" و "أنطوان مليون"، انظر احمد خالد، مرجع سابق، ص 157.

-المراجع والمصادر:

- وثائق الأرشيف الوطني التونسي (A.N.T)

1. A.N.T, Sé m/n, Car 8 , D1, N 3365RG/2 ,DATE 21/08/1947
2. A.N.T, SG, SG2,Car188,D1,N 117SC-CAB,date 20/9/1948
3. A.N.T, Sé m/n, Car 8, D 1, N3365RG/2,DATE 21/08/1947
4. A.N.T, Sé m/n, car 08, D1,N=3425RG/2, Date 2/09/1947
5. A.N.T, Sé m/n, car 08, D1, N=3370RG/2 , Date 22/08/1947

- الكتب باللغة العربية:

6. بن حميدة، عبد السلام. (1984). الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس (1924-1956). (ج 1). تونس: دار محمد علي.

- a. الحبيب، ثامر. (1948). هذه تونس . القاهرة: مكتب المغرب العربي.
 7. -بلهوان، علي. (2018). تونس الثائرة. (د.م): مؤسسة هندواوي سي أي سي.
 8. القصاب، أحمد. (1986). تاريخ تونس المعاصر (ط 1). تونس: الشركة التونسية للتوزيع.
 9. خالد، أحمد. (2007). الزعيم فرحات حشاد بطل الكفاح الاجتماعي والوطني: شهيد الحرية حياته ونضاله وفكره وكتابات. تونس: زحارف.
 10. سعيد، الصباي. (2000). بورقية سيرة شبه محرمة . لبنان: رياض الريس للكتاب.
 11. عزيز، عبد الكريم. (2001). نضال شعب أبي تونس 1881-1956. تونس: مركز النشر الجامعي.
- الكتب باللغة الفرنسية:

Habib Achour (1989), ma vie politique et syndicale , enthousiasme et deceptions (1944-1981) , Vol 1, Alif, (S.L).

Mohamed Kraïem (2013), feuillets d'une vie Du Mouvement syndical au gouvernement , édition l'or du temps , Tunisie.

-المجلات :

12. الصغير، عميرة علي. (2003). كومندوس حشاد . مجلة روافد ، ع 8، 201-211.

-الصحف والجرائد:

13. مهري، عبد الحميد. (1952، 12 ديسمبر). فرحات حشاد المناضل . جريدة المنار ، ع 13، ص 4. 1-4
14. محمد، محفوظي. (1952، 12 ديسمبر). جريمة فظيعة لا تغتفر . جريدة المنار ، ع 13، ص 4. 1-4
15. فريق التحرير. (1952، 26 ديسمبر). حوادث مراكش. جريدة المنار ، ع 14، ص 2. 1-4
16. حشاد، فرحات. (1947، 16 ماي). الحركة النقابية والقضية الوطنية. صوت العمل ، ع 2، ص 1. 1-2
17. حشاد، فرحات. (1948، 22 فيفري). الحركة النقابية والسياسة. صوت العمل ، ع 24، ص 4. 1-4
18. فريق التحرير. (1959، 1 ديسمبر). فرحات حشاد يحاضر أمام طلبة شمال إفريقيا المسلمين بباريس في 20 ديسمبر 1946. جريدة الشعب ، ع 8.
19. حشاد، فرحات. (1947، 16 جويلية). الإتحاد-اليقظة-العمل..!! صوت العمل ، ع 6، ص 1. 1-2
20. حشاد، فرحات. (1947، 15 أوت). صفحة تاريخية من نضال الشغاليين ضد الرأس مال الإستعماري المستثمر. صوت العمل ، ع 8، ص 1. 1-2
21. حشاد، فرحات. (1947، 1 أوت). الإضراب العام. صوت العمل ، ع 7، ص 1. 1-2
22. حشاد، فرحات. (1947، 30 أفريل). كلمة الإتحاد العام. صوت العمل ، ع 1، ص 1. 1-2
23. حشاد، فرحات. (1947، 1 سبتمبر). الإتحاد يتصدى لرد الهجمات فيدحضها دحضا ويركيد الأعداء في نخرهم. صوت العمل ، ع 9، ص 1. 1-2
24. حشاد، فرحات. (1947، 1 سبتمبر). الصحافة الرجعية وحوادث صفاقس. صوت العمل ، ع 9، ص 1. 1-2

- مواقع الأنترنت

25. محمد، حنفي. (29، 2004م). النضال النقابي بين رهانات الظرفية السياسية وطموحات الشعب الكادح في ارباك اختيارات الطبقة الحاكمة. الخط www.ahewar.org، (تاريخ الزيارة 2 مارس 2021).
26. فريق التحرير. (01، 2014م). الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد: و قد عرفنا القاتل.. فمن هو القاتل؟ الخط www.afrigatenews.net، (تاريخ الزيارة 2 مارس 2021).
27. الدو، القايد. (8، 2016 ديسمبر). شهادات نادرة لمقربين من الزعيم الشهيد فرحات حشاد. الخط www.jomhouria.com، (تاريخ الزيارة 3 مارس 2021).
28. فريق التحرير (5، 2018 ديسمبر). فرحات حشاد أحب شعبه وناضل من أجل تحريره. الخط ultratunisia.ultrasawt.com، (تاريخ الزيارة: 3 مارس 2021).
29. حشاد، نورالدين. (5 ديسمبر 2018). نورالدين حشاد يكشف حقيقة تورط الحبيب بورقيبة في إغتيال أبيه. حشاد، نورالدين. الخط www.carthageplus.net، (تاريخ الزيارة 3 مارس 2021).
30. فريق التحرير. (5، 2018 ديسمبر). وثائق تنشر لأول مرة حول إغتيال فرحات حشاد. الخط <https://mosaiquefm.net>، (تاريخ الزيارة 3 مارس 2021).
31. قناة الجزيرة. (26، 2011 جوان). إغتيال فرحات حشاد. الخط <https://www.youtube.com/watch?v=OSXUPBvGhik>، (تاريخ الزيارة 2021/3/3)

- مقاطع صحفية من مركز التوثيق الوطني (C.D.N):

32. مستخرج من جريدة النهضة. (07-23، 1946) C.D.N , b :B3-40
33. مستخرج من جريدة النهضة. (07-30، 1947) C.D.N , b :B3-40
34. مستخرج من جريدة الزهرة (08-07، 1947) CDN, b :B3-40
35. مستخرج من جريدة الزهرة (08-10، 1947) CDN, b :B3-40
36. مستخرج من جريدة الزهرة. (08-16، 1947) CDN, b :B3-40
37. مستخرج من جريدة النهضة (09-06، 1947) CDN, b :B3-40
38. مستخرج من جريدة الزهرة. (08-17، 1947) CDN, b :B3-40
39. مستخرج من جريدة الزهرة. (09-30، 1947) CDN, b :B3-40
40. مستخرج من جريدة الزهرة. (11-20، 1947) CDN, b :B3-40
41. مستخرج من La Tunisie française. (09-03، 1946) CDN, b :B3-40
42. مستخرج من le jeune -Tunisie. (06-29، 1947) CDN, b :B3-40